مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (24) – العدد الأول – يناير 2023

"أثر تنامي الإرهاب الإلكتروني في دول الساحل والصحراء على الاستقرار السياسي (مالي نموذجًا)"

"The growth of Cyber Terrorism and its impact on the political stability of the Sahel and Sahara countries (Mali as a Case Study)"

أ.م. د/ هشام محمد بشير

أستاذ العلاقات الدولية المساعد

ووكيل كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف

تاريخ الإرسال	6 – 2 – 2023
تاريخ القبول	19 – 2 - 2023
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص:

يشهد العالم خلال السنوات الأخيرة ثورة وتطورات هائلة في مختلف وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة، وقد أدت هذه التكنولوجيا إلى تقريب المسافات، وهدم الحواجز الجغرافية، وتحويل العالم إلى شبكة معلومات. وقد استغلت التنظيمات الإرهابية تلك التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ جرائمها ومحاولة الإفلات من العقاب، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الإرهاب العابر للحدود، وهو ما يعرف بـ" الإرهاب الإلكتروني" والذي أصبح يمثل خطرًا كبيرًا على استقرار الأنظمة السياسية وأمن الدول في كافة أنحاء العالم.

وقد اتخذ المشهد الأمني في منطقة الساحل والصحراء منعطفًا خطيرًا، خاصة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2022، حيث مزقت المنطقة العديد من النزاعات المسلحة، وحركات التمرد الجهادية، حيث تُظهر الأرقام زيادة هائلة في الهجمات العنيفة خلال تلك الفترة. ومع ذلك، يبدو أن التطورات السياسية في الوقت الراهن تثير القلق الأكبر بين المراقبين وصناع القرار، خاصة في ظل موجة الانقلابات العسكرية، التي حدثت في جميع أنحاء منطقة الساحل والصحراء على مدار العامين الماضيين وخلال العام الحالي، والتي تثير الشك في الاستراتيجيات الأمنية في المنطقة خلال السنوات العشر الماضية.

الكلمات الدالة:

الإرهاب الإلكتروني – دول الساحل والصحراء – الاستقرار السياسي – جمهورية مالي

Abstract:

In recent years, the world has been witnessing a huge revolution and developments in various means of communication and modern technology, as technology has allowed to reduce distances and break geographical barriers, turning the world into an information network. On the other hand, terrorist organizations have developed and employed modern technology, which has resulted in new forms of cross-border terrorism, and electronic terrorism has become a major threat to the stability of political systems and the security of countries all over the world.

The security scene in the Sahel and Sahara region has taken a dangerous turn, especially during the first ten months of 2022, when the region was torn apart by many armed conflicts and jihadist rebellions, as the numbers show a massive increase in violent attacks during that period. However, it seems that political developments at the present time are of greatest concern among observers and decision-makers, especially in light of the wave of military coups that have taken place throughout the Sahel and Sahara region over the past two years and during the current year, which raises doubts about security strategies in the region during the last ten years.

Key words:

Cyber Terrorism - Sahel and Sahara countries - political stability - Republic of Mali

المقدمة

لقد تطورت ظاهرة الإرهاب تطورًا نوعيًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، من حيث وسائل وأساليب ارتكاب العمليات الإرهابية، وذلك بسبب استخدام الإرهابيين أدوات ووسائل التكنولوجيا الحديثة في التخطيط والتنفيذ لعملياتهم الإرهابية. ولقد أطلق على هذا النوع من الإرهاب اسم "الإرهاب الإلكتروني" "Cyber Terrorism"، والذي يمكن من خلاله القضاء على أو تدمير أية بنية تحتية لأي دولة دون استخدام أو قذف أو إطلاق أية رصاصة، وذلك من خلال قيام الجماعات الإرهابية باستخدام الفضاء الإلكتروني "Electronic Space " وبعض البرامج المعقدة من أجل القيام بالعمليات والهجمات الإرهابية، ومن ثم أصبحت أعمال الإرهابيين أكثر خطورة وتدميرًا.

ويعتبر الإرهاب الإلكتروني ظاهرة عالمية، وإحدى صور الجرائم السيبرانية العابرة للحدود الوطنية. وينطوي الإرهاب الإلكتروني على تهديد جديد يجب أن يؤخذ بجدية فائقة، لأنه فضلاً عن تهديده للأنظمة المعلوماتية لمؤسسات الدولة المستهدفة، فإنه يعرض كذلك حياة الناس وسلامتهم للخطر بشكل غير مباشر.

وتواجه دول الساحل والصحراء في قارة أفريقيا تحديات أمنية غير مسبوقة وتهديدات متعددة؛ ومنها: انتشار الشبكات الإجرامية، وجماعات الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، فضلاً عن توسع الجماعات الإرهابية، وظهور التطرف العنيف، وانتشار الأوبئة، مثل الإيبولا والملاريا، وأخيرًا عمليات الإرهاب الإلكتروني. وعليه، أصبحت دول تلك المنطقة مسرحًا للتهديدات المختلطة.

ومن الأمثلة على الإرهاب الإلكتروني الذي يهدد دول تلك المنطقة، الحملات الإعلامية التي تستهدف زيادة الانقسامات في مالي، والهجمات الإلكترونية على المنظمات التي تعمل في مجال المساعدات والإغاثة الإنسانية، وعلى رأسها "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، بالإضافة إلى الهجمات الإلكترونية التي تستهدف أجهزة الكمبيوتر لارتكاب جرائم تقليدية مثل الابتزاز والاحتيال. كما يتم استخدام تلك التكنولوجيا في جمع الأموال للمؤسسات الإرهابية أو الإجرامية، مما يقوض الديمقراطية وسيادة القانون.

أولاً، إشكالية الدراسة:

تدور الدراسة حول التعرف على "أثر تنامي الإرهاب الإلكتروني في دول الساحل والصحراء على الاستقرار السياسي"، ومن ثم، تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في تساؤل رئيسي مفاده: إلى أي مدى يؤثر الإرهاب الإلكتروني في دول الساحل والصحراء على الاستقرار السياسي؟

ومن خلال هذا التساؤل، يتفرع عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

1. ما هو الإرهاب الإلكتروني وأسبابه ومخاطره؟
2. ما هو الاستقرار السياسي؟
3. ما هي دول الساحل والصحراء؟
4. ما هو الوضع الراهن في جمهورية مالي؟
5. ما هي تداعيات الإرهاب الإلكتروني على الاستقرار السياسي في مالي؟

ثانيًا، أهمية الدراسة:

- الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في تناول موضوع أثر تنامي الإرهاب الإلكتروني في دول الساحل والصحراء على الاستقرار السياسي، وذلك تطبيقًا على جمهورية مالي، وذلك نتيجة لندرة الدراسات التي تناولت هذه العلاقة. كما تظهر أهمية الدراسة في إبراز كيفية فهم ومعالجة أبعاد القضية محل الدراسة في مالي، ومن ثم ستقدم الدراسة نواة أو أساسًا معرفيًا يمثل نقطة انطلاقة للباحثين من أجل عمل دراسات معمقة في هذه الجزئية.

- الأهمية العملية:

توضح هذه الدراسة أثر تنامي الإرهاب الإلكتروني في دول الساحل والصحراء على الاستقرار السياسي. وبالتالي فالدراسة محاولة لإظهار واستكشاف مجالات وأسباب ومخاطر الإرهاب السيبراني، كما تحاول الدراسة وضع رؤية مستقبلية لمتخذ القرار لمكافحة الظاهرة الإرهابية الإلكترونية.

ثالثًا، أهداف الدراسة:

يعتبر الإرهاب الإلكتروني ظاهرة عالمية، وإحدى صور الجرائم السيبرانية العابرة للحدود الوطنية، وينطوي الإرهاب السيبراني على تهديد جديد يجب أن يؤخذ بجدية فائقة، لأنه فضلاً عن تهديده للأنظمة المعلوماتية لمؤسسات الدولة المستهدفة، فإنه يعرض كذلك حياة الناس وسلامتهم للخطر بشكل غير مباشر.

ومن ثم، تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تنامي ظاهرة الإرهاب الإلكتروني في دول الساحل والصحراء على الاستقرار السياسي، وبالتحديد تأثير ذلك على جمهورية مالي، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية أو تصور مستقبلي للظاهرة الإرهابية الإلكترونية، وذلك من خلال الآتي:

- معرفة الملامح العامة للأوضاع السياسية والاقتصادية لدول الساحل والصحراء بشكل عام، وجمهورية مالي على وجه الخصوص.
- محاولة الوقوف على تطور الظاهرة الإرهابية.
- التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون القضاء نهائيًا على الظاهرة الإرهابية.
- التعرف على أسباب وتداعيات الإرهاب الإلكتروني.
- بيان دور الاستقرار السياسي في مكافحة الإرهاب الإلكتروني.

رابعًا، منهج الدراسة:

تستخدم تلك الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في تناول قضية "أثر تنامي الإرهاب الإلكتروني في دول الساحل والصحراء على الاستقرار السياسي"، وذلك على النحو الآتي:

- المنهج الوصفي التحليلي: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم من خلاله تحديد أبعاد وخصائص الظاهرة المدروسة، ووصفها وصفاً موضوعيًا، عبر جمع البيانات، والحقائق، باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. ومن ثم توظيف هذا المنهج في وصف وتحليل مصادر المعرفة المتعلقة بمشكلة الدراسة، لوصف وتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها. وذلك بهدف الوقوف على مدى تأثير الإرهاب الإلكتروني في دول الساحل والصحراء على الاستقرار السياسي، وبالأخص جمهورية مالي.

خامسًا، تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

- المطلب الأول: ماهية الإرهاب الإلكتروني.
- المطلب الثاني: ماهية الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: تنامي الإرهاب الإلكتروني في منطقة الساحل والصحراء.

- المطلب الأول: الأوضاع الراهنة في منطقة الساحل والصحراء.

- المطلب الثاني: أثر الإرهاب الإلكتروني على الاستقرار السياسي في جمهورية مالي.

الخاتمة.

المبحث الأول
الإطار النظري للدراسة

لا يوجد تعريف محدد أو متفق عليه لمفهوم الإرهاب بشكل عام حتى الآن، وبالتالي ينسحب ذلك على "الإرهاب الإلكتروني" الذي لا يوجد له كذلك تعريف مشترك ومتفق عليه. ومع ذلك، يأخذ الإرهاب الإلكتروني بعدًا آخر مقارنة بالإرهاب التقليدي، نظرًا لأنه لا يمكن تنفيذه إلا في الفضاء الإلكتروني دون الحاجة إلى تدخل مادي في المكان الذي يوجد فيه الهدف. لذلك تعد الأنظمة الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية الحكومية من أهم الأهداف التي تستهدفها التنظيمات الإرهابية، وذلك لزعزعة الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي في دول تلك الحكومات.

وعليه، يتناول الباحث في هذا المبحث الإطار النظري للدراسة، ولذا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ حيث سيُخصص المطلب الأول لتناول ماهية الإرهاب الإلكتروني؛ في حين سيتم تخصيص المطلب الثاني لتناول ماهية الاستقرار السياسي.

المطلب الأول
ماهية الإرهاب الإلكتروني

أولاً، تعريف الإرهاب في اللغة:

كلمة "إرهاب" مشتقة من الفعل "أرهب"؛ ويقال أرهب فلاناً: أي فزعه وخوَّفه، والفعل المجرد "رَهِبَ"، فيأتي بمعنى "خاف"، ولذا فالرهبة هي الفزع والخوف (الفيروز، 1987، ص118)، قال ابن فارس: الفعل رهب يأتي على معنيين هما: الأول يدل على الخوف، وأما الثاني فعيني الدقة والخفة)، والإرهاب –بالكسر– تعني الإخافة والإزعاج (بن فارس، د.ت، 401)، وجاء في المعجم الوسيط، أن كل من يأتي فعلاً من أفعال العنف والإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية فهو إرهابي (مجمع، 1972، ص282). وأما في معجم المنجد فقد ورد أن الإرهابي هو أي شخص يلجأ إلى الإرهاب من أجل إقامة سلطة (المنجد، 1986، ص280؛ مجمع، د.ت، 282)، ومن هنا يتضح لنا أن الإرهاب لغة يعني الترويع والفزع والخوف أو الإخافة.

ثانيًا، التعريف الاصطلاحي للإرهاب:

اختلفت تعاريف الإرهاب، وتجدر الإشارة إلى أنه حتى وقتنا الحالي لا يوجد تعريف مانع جامع موحد في شأن الإرهاب، وذلك لتنوع مظاهره وأشكاله، وتعدد أنماطه وأساليبه، وتباين الاتجاهات السياسية بشأن تعريف الإرهاب؛ حيث يرى البعض أن بعض الأعمال تشكل إرهاباً في حين البعض الآخر يراها عملاً مشروعًا، وفيما يلي سرد أمثلة لبعض التعاريف:

- **قانون مكافحة الإرهاب في مصر، رقم 94 لسنة 2015: يقصد بالعمل الإرهابي: كل استخدام للعنف أو القوة أو التهديد أو الترويع في الداخل أو الخارج، بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر، أو تهديد الأمن القومي أو إلحاق الأذى بالأفراد وقذف الرعب في قلوبهم، أو إلحاق الأضرار بالبيئة، أو المنظمات الدولية والإقليمية الموجودة في مصر ... الخ (نص المادة 2 من قانون مكافحة الإرهاب في مصر رقم 94 لسنة 2015).**
- **قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960: يقصد بالأعمال الإرهابية: تلك الأعمال أو الأفعال التي يهدف من وراءها بث الذعر والهلع بين المواطنين عن طريق استخدام وسائل وأدوات متعددة كالمتفجرات، والمواد والمنتجات الحارقة والسامة، والتي ينجم عن استخدامها حدوث خطراً عاماً (نص المادة (147) من قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960م؛ نص المادة (2/1) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.).**
- **يُعرِّف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) الإرهاب الإلكتروني بأنه: أي هجوم متعمد وذو دوافع سياسية ضد المعلومات والبيانات وبرامج وأنظمة الكمبيوتر، من شأنه أن يؤدي إلى عنف ضد أغراض وأهداف مندنية من قبل عملاء سريين أو مجموعات فرعية (Sheldon, 2022).**

وفي ضوء التعاريف السابقة يمكن تعريف الإرهاب الإلكتروني بشكل عام بأنه: التخويف أو العدوان أو التهديد المعنوي أو المادي الصادر من الأفراد أو الجماعات أو الدول على الإنسان في نفسه أو عرضه أو دينه أو ماله بغير حق، باستخدام الوسائل الإلكترونية والموارد المعلوماتية بكافة صور العدوان وأشكال الفساد. ومن ثم، يعتمد الإرهاب الإلكتروني على استخدام التكنولوجيا الحديثة ولا سيما الشبكات المعلوماتية من أجل إرهاب الآخرين وترويعهم أو التأثير على سياسة الحكومة المستهدفة، أو التأثير بطريقة أخرى على سلوكها.

ثالثًا، خصائص وأهداف الإرهاب الإلكتروني:

يتسم "الإرهاب الإلكتروني" بعدد من السمات والخصائص التي تميزه عن غيره من أنواع وصور الإرهاب الأخرى، وفضلاً عن هذه السمات والخصائص، فهناك العديد من الأهداف غير المشروعة التي يسعى مرتكبوا جرائم الإرهاب الإلكتروني إلى تحقيقها، وذلك على النحو الآتي:

1. خصائص الإرهاب الإلكتروني (بشير، 2012):

- يتطلب الإرهاب الإلكتروني توافر حاسب آلي متصل بالشبكة المعلوماتية "الإنترنت"، ومزود ببعض البرامج المساعدة، أي لا يحتاج عند ارتكابه إلى العنف والقوة باستخدام الأسلحة التقليدية.
- ليس من السهولة اكتشاف هذه الجرائم؛ حيث أن اكتشافها يحتاج إلى خبرة معينة قد لا تتوافر لدى العديد من الأجهزة الأمنية.
- يتطلب الإرهاب الإلكتروني عددًا من الأشخاص المتعاونين. كما تتميز هجمات الإرهاب الإلكتروني بالتكلفة المحدودة.
- صعوبة إثبات هذه الجرائم؛ حيث من السهولة بمكان محو دليل الإثبات أو تدميره أو إتلافه.
- يعد الإرهاب الإلكتروني عابرًا للحدود وغير خاضع لنطاق إقليمي محدود.
- لا يعتبر الضرر الجسدي دائمًا شرطًا أساسيًّا لتصنيف الهجوم الإلكتروني على أنه حدث إرهابي، فهذا الهجوم يستخدم أو يستغل شبكات الكمبيوتر أو الاتصالات لإحداث "دمار أو تعطيل البنية التحتية، لتوليد الخوف أو ترهيب المجتمع".

2. أهداف الإرهاب الإلكتروني:

تهدف الجماعات الإرهابية الإلكترونية إلى إحداث فوضى جماعية، وتعطيل البنية التحتية الحيوية، ودعم النشاط السياسي أو القرصنة، أو إلحاق أضرار مادية، بل وحتى خسائر في الأرواح. لذلك يهدف الإرهاب الإلكتروني إلى (يوسف، 2012):

- نشر الرعب والخوف بين الأشخاص والدول والشعوب المختلفة، والإخلال بالأمن العام وزعزعة الاستقرار.
- تدمير البنية التحتية المعلوماتية وإلحاق الضرر بها.
- جمع الأموال اللازمة لتمويل العمليات الإرهابية.

إجمالاً، يمكن القول بأن الإرهاب الإلكتروني يتسم بسهولة التنفيذ وشدة التأثير والضرر، حيث يمكن للإرهابي أن يمارس هجماته الإلكترونية من أي موقع يحتله. كما أن الهجمات

الإلكترونية محدودة التكاليف، ولا تحتاج سوى شخص يمتاز بخبرات في استخدام الأجهزة الإلكترونية والتقنيات الحديثة. وبالتالي فإن خطورة الهجمات الإلكترونية من الممكن أن تحدث بصورة كبيرة وبشكل متزايد في الدول المتقدمة، ولعل ذلك منطقيًا حيث أن هذه الدول تعتمد بشكل كبير وكلي على استخدام الحاسب الآلي والإنترنت في إدارة البنية التحتية (بشير، 2012).

المطلب الثاني

ماهية الاستقرار السياسي

يتناول الباحث في هذا المطلب ماهية الاستقرار السياسي على النحو التالي:

أولاً، تعريف الاستقرار لغةً:

أقره في مكانه فاستقرَّ. وأقْرَرْتُ هذا الأمر تقرارة وتقرة (الفارابي، 1987)، ويقال أيضًا سكن الشيء سكونًا: أي استقر وثبت (المرجع السابق). و(قَرَّرَ) عِنْدَهُ الْخَبَرَ حَتَّى (اسْتَقَرَّ). وتَقَارَّ: اسْتَقَرَّ (أبو طاهر، 2005).

ثانيًا، تعريف الاستقرار اصطلاحًا:

يعد الاستقرار (أبو خريس، 2010، ص111) السياسي، على مر التاريخ، هدفًا رئيسيًّا لكافة الأنظمة السياسية. وعلى الرغم من الأهمية القصوى للاستقرار السياسي إلا أننا لا نجد تعريفًا محددًا يتفق عليه الجميع كتعريف جامع مانع للاستقرار المنشود، ولكن على أية حال يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه "ظاهرة تتميز بالنسبية والمرونة، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعيته وفعاليته" (مسعد، 1988، ص5؛ عبد لاني، 2003، ص34– 35).

ثالثًا، الاتجاهات النظرية في تعريف الاستقرار السياسي:

1. المدرسة السلوكية: يتجه أصحاب المدرسة السلوكية إلى تعريف الاستقرار السياسي من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية، وبناء على ذلك، تعرف تلك المدرسة النظام السياسي المستقر بأنه النظام الذي يخلو من مظاهر العنف المختلفة من مظاهرات واغتيالات وحروب أهلية، وقد يصل العنف إلى أقصى صوره، وهي الثورة، بمعنى آخر هو

النظام الذي تتمثل شرعية السلطة فيه في الطاعة واحترام القانون (محمد، 1999، ص38).

2. مدرسة البناء الوظيفي: تعتمد هذه المدرسة على المباني الحكومية، وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع التغيرات في البيئة، والاستجابة للتحديات التي تطرحها هذه البيئة. فيتناول غابرييل ألموند مفهوم الاستقرار السياسي القائم على المسار الوظيفي، حيث يرى هذا السلوك نموذجه في كائن حي يميل إلى التكيف والتوازن والاستقرار، أما الخلل فهو حالة طارئة يجب تصحيحها، وتكيف هذا التنظيم أو النظام السياسي دليل على الحيوية (Al-Anzi, 2009, p. 11).
3. مدرسة النظم: تبدأ هذه المدرسة بأسلوب التحليل المنهجي. وبحسب المدرسة، فإن الاستقرار السياسي مرادف لحكم النظام، ويعني أيضًا القدرة على التكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة، حيث يشير الاستقرار السياسي إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع. وعليه، يرى ديفيد إيستون (David Easton) في تعريفه للاستقرار السياسي وفق منهج تحليل النظم بأنه "القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، والقدرة على ضبط التغير والتحكم فيه" (Ulrichsen, 2016, p. 15).

وبناءً على ما تقدم، فإن ديفيد إيستون في تعريفه للاستقرار يربط بين الاستقرار السياسي ودرجة التغير الاجتماعي وحدته في المجتمع، إذ يرى أن الاستقرار عادةً ما يرتبط بنوع التغير البطيء الذي لا يخلق اهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الاجتماعية، بينما يؤدي التغير السريع والمفاجئ إلى ظهور أشكال من عدم الاستقرار في أي مجتمع.

من خلال اتجاهات المدارس الثلاث السابقة، يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه "عملية تغيير تدريجي منظم يتسم بانخفاض العنف السياسي وزيادة الكفاءة والشرعية في قدرات النظام".

ومن ثم يمكن القول بأن للاستقرار السياسي مجموعة من الملامح التي لا يختلف حولها الباحثون، ويمكن إجمالها في الآتي (أبو خريس، مرجع سابق، ص110 -111):

1. نمط انتقال السلطة في الدولة.
2. شرعية النظام السياسي.
3. مقدرة النظام السياسي على أداء مهامه.
4. التغيير المحدود في من يتقلد المناصب السياسية.

5. الديمقراطية.
6. انعدام العنف.
7. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية: القبيلة، العائلة، الطائفة، المناطقية..).
8. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام.
9. تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

ويفيد مجمل هذه المفاهيم بأن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه، سيؤدي إلى الاستقرار السياسي، ولكن إذا فشلت السلطة في التحكم في المجتمع فسيقود ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي وتناقص شرعية النظام.

رابعًا، مؤشرات الاستقرار السياسي:

هناك مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى وجود حالة من الاستقرار السياسي في دولة ما، بعضها يتعلق بالشرعية، وآخر يتعلق بالاستقرار المؤسسي، وثالث يرتبط بالتداول السلمي للسلطة، وغير ذلك كثير، وكلما توافرت هذه المؤشرات مجتمعة كلما كان ذلك دليلًا على تعمق الاستقرار السياسي.

1. شرعية النظام السياسي:

تعد الشرعية هي الركيزة التي يبنى عليها الحكم الذي يتسم بالاستقرار والثبات، والقبول الطوعي بالحكومة، وهذا القبول هو الذي يجعل الحكومة شرعية. أو بمعنى آخر أن جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة (العمراوي، 2013-2014، ص9-10).

2. استقرار المؤسسات السياسية:

يعد الاستقرار المؤسسي في أي دولة مؤشرًا مهمًا على الاستقرار السياسي في تلك الدولة. ومن ثم يمكن القول بأن السلطة السياسية لا تستطيع أن تحقق الاستقرار إلا إذا استندت على مقومات وأسس تتضمن الكفاءة والفاعلية والاستمرارية والعمل على تطوير مؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومعنى هذا أن عدم قيام هذه المؤسسات بالدور الوظيفي المنوط بها لتحقيق مصالح الشعب، قد يؤدي إلى حالة من السخط السياسي العام، وقد تكون هذه المؤسسات هدفا لغضب شعبي قادم (ناصر، 2014، ص222 وما بعدها).

3. الانتقال السلمي للسلطة (المشاركة السياسية):

تضمن النظم الديمقراطية تحقيق حالة من الاستقرار السياسي حتى في مرحلة التحول الديمقراطي من نظام لآخر عبر الانتخابات؛ فالمشاركة السياسية الحقيقية للشعب مع السلطة ووجود دور قوي له في إبقائها أو تغييرها عبر الآليات الديمقراطية المتعارف عليها وفي مقدمتها الانتخابات، يضمن حالة من الانتقال السلمي السلس للسلطة يكون مصحوبا بحالة استقرار سياسي (إبراهيم، 1985، ص34).

4. الخضوع الطوعي للقوانين:

لعل أحد أهم تعريفات الاستقرار السياسي هو تعريف سيمون مارتن الذي يرى ارتباط هذا الاستقرار بوجود اقتناع شعبي بأن المؤسسات والقوانين السائدة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع. وبالتالي فإن فهم المجتمع لغاية هذه القوانين الصادرة من المؤسسات التشريعية المنتخبة يعد عاملا مهما في تحقيق الاستقرار (Richard, 1997, p. 346).

5. غياب مظاهر العنف السياسي:

يقصد بالعنف السياسي استخدام القوة أو التهديد بها من أجل تحقيق أهداف أو دوافع سياسية. وبما أن الاستقرار السياسي نقيض العنف– كما ذكرنا سلفًا، إلا أنه قد يتقاطع مع مفهوم الثورات، سواء أكانت عنيفة وهذا أمر بدهي، أو كانت ثورة سلمية، لأن نجاحها لا يعني الانتقال الفوري إلى الاستقرار السياسي، بل ربما يتبعها حالة من عدم الاستقرار قد تطول أو تقصر، كما هو الحال في العديد من الثورات التي تشهدها المنطقة العربية مؤخرًا وغيرها (توفيق، 1999، ص27–29).

6. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

يعد الاستقرار الاقتصادي أحد المؤشرات المهمة على الاستقرار السياسي، لاسيما في ظل وجود حالة من الرضا لدى المواطن عن سياسات النظام التي تلبي الحد الأدنى من طموحاته. كما أن هناك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي "Economic Growth" والاستقرار السياسي " Political Stability"، ولعل ذلك يتضح من خلال أن عدم الاستقرار السياسي من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الاستثمار، ومن ثم التأثير سلبًا على التنمية الاقتصادية "Economical Development"، وكذلك

يترتب على الأداء الاقتصادي الضعيف حدوث عدم استقرار سياسي أو اضطرابات سياسية من شأنها أن تؤدي إلى انهيار الحكومة.

المبحث الثاني
تنامي الإرهاب الإلكتروني في منطقة الساحل والصحراء

أصبح الإنترنت يلعب دورًا مهمًا في الحياة اليومية، وذلك بالنسبة لمعظم شعوب العالم المتقدم، حيث يعتبر حاليًا من البنية التحتية الأساسية المستخدمة في كافة مناحي الحياة، ولدى جميع أفراد المجتمع. ومع ذلك، فإن العديد من المناطق النامية في العالم، وخاصة منطقة الساحل والصحراء بأفريقيا، لا تزال تفتقر إلى إمكانية الوصول الموثوق إلى الإنترنت. وعلى الرغم من السمات الإيجابية العديدة للإنترنت، إلا أنه يوفر أرضًا خصبة للإرهابيين الذين نجحوا في استخدام الإنترنت لنشر الدعاية المتطرفة وتجنيد المتابعين والمتعاطفين، وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أساسي. ومع اكتساب الدول النامية مزيدًا من إمكانية الوصول إلى الإنترنت، فمن المرجح أن يحاول الإرهابيون الاستفادة من تلك الوسائل في الوصول بسهولة إلى الجماهير في جميع أنحاء العالم.

وعليه، يتناول الباحث في هذا المبحث تنامي الإرهاب الإلكتروني في منطقة الساحل والصحراء في مطلبين:

- المطلب الأول: الأوضاع الراهنة في منطقة الساحل والصحراء.
- المطلب الثاني: أثر الإرهاب الإلكتروني على الاستقرار السياسي في جمهورية مالي.

المطلب الأول
الأوضاع الراهنة في منطقة الساحل والصحراء

أولاً، التعريف بمنطقة الساحل والصحراء:

تشكل منطقة الساحل والصحراء من الناحية الجغرافية حزامًا يمتد على مسافة 5900 كيلومتر (3670 ميلًا) من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في الشرق. وتشمل تلك

المنطقة الدول التالية: "مالي، موريتانيا، النيجر، سيراليون، غينيا، السنغال، بوركينا فاسو، تشاد، غامبيا، بنين، ليبيريا، توغو، نيجيريا، كوت ديفوار، والرأس الأخضر" (Geography, 2022).

أما من الناحية السياسية، فتُطْلَق منطقة الساحل والصحراء عادةً على 5 دول ضمن المجموعة أعلاه، وهي مجموعة تُعرف باسم G5 Sahel، والتي تتكون من الدول التالية: "مالي وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد". وبالتالي هناك دولتان فقط (موريتانيا وتشاد) ليستا في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، والباقي في المنظمة، ويتم تصنيفهما على أنهما في غرب أفريقيا.

وتواجه المنطقة العديد من التحديات من أبرزها: الفقر الشديد، والآثار الناجمة عن تغير المناخ، ونقص الغذاء، والزيادة السكانية، وضعف الحكومات، والفساد، والتوترات والصراعات الداخلية، والتطرف العنيف والراديكالية، والاتجار غير المشروع في المخدرات، والتهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب، ولا تؤثر القضايا التي تواجه منطقة الساحل والصحراء على السكان المحليين فقط، ولكن تؤثر أيضًا بشكل متزايد على مصالح دول الإقليم والعالم، وخاصةً دول المغرب العربي، والدول ذات الحدود المشتركة، والتي يتركز فيها مواطنو الساحل والصحراء، مما يجعلها تواجه مخاطر انتشار الأسلحة، والترويج للأيديولوجيات المتطرفة.

ثانيًا، الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء:

يعد "الإرهاب عبر الوطني" أسوأ تهديد تواجهه منطقة الساحل والصحراء، وقد بدأ هذا الإرهاب في الانتشار بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، حيث لم تعد الجماعات الإرهابية– بما في ذلك بوكو حرام والقاعدة وتنظيم الدولة– محصورة في الصحراء، بل أصبحت هذه الجماعات تنشط في أنحاء منطقة الساحل والصحراء، وفي منطقة بحيرة تشاد. وقد شكلت الوفيات بسبب الأعمال الإرهابية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا 35 في المائة من إجمالي الوفيات الناجمة عن الإرهاب في العالم في عام 2021، مقارنة بنسبة 1 في المائة فقط في عام 2007 (Global Terrorism Index 2022).

وقد دفعت المخاوف بشأن تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء إلى الدعوة للعمل الإقليمي المنسق لتعزيز الأمن والحوكمة والتنمية، حيث تم إنشاء القوة العسكرية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس في عام 2014، والمعروفة باسم (التحالف من أجل الساحل) ويهدف هذا التحالف إلى تعزيز التنسيق بين الشركاء الإقليميين، مع زيادة تأثير مبادرات التنمية.

وقد تعرض التحالف إلى انتكاسة كبيرة، وذلك بإعلان مالي الانسحاب من المجموعة ومن قوّتها العسكرية لمكافحة الجهاديين في 15 مايو 2022 (فرانس 24، مايو 2022).

كما توجد في المنطقة صراعات دامية مماثلة مثل النزاعات العنيفة بين الرعاة والمزارعين في نيجيريا ومالي ودول أخرى في منطقة الساحل والصحراء، والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ وتدهور الأراضي والنمو السكاني. وقد أدت هذه الصراعات إلى تفاقم حالات الجفاف ونقص الغذاء. وقد أعربت الإيكواس في بيانها الخاص بقمتها غير العادية في مارس 2022 عن قلقها من أن المسلحين الجهاديين يتوسعون وينتشرون جنوب منطقة الساحل إلى غرب أفريقيا الساحلية (Final Communique, March 2022).

ويمكن القول إن هذه النزاعات المسلحة المدمرة، هي في كثير من الحالات أعراض لقضايا أعمق ابتليت بها المنطقة ولم يتم حلها حتى الآن، مثل الفقر ونقص الغذاء، ونقص فرص العمل، وتغير المناخ. كما أصبحت منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا مسرحًا للتهديدات المختلطة. ومن الأمثلة على ذلك الحملات الإعلامية لتكثيف الانقسامات في مالي وبوركينا فاسو، والهجمات الإلكترونية على منظمات الإغاثة الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى جانب استخدام الطائرات بدون طيار كأسلحة في منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا من قبل الجماعات المسلحة العنيفة أو الجهات الحكومية أو وكلائها.

كما تشهد منطقة الساحل والصحراء حربًا هجينةً بين الأشكال التقليدية للنزاع المسلح (الهجمات الحركية) والأدوات الاستراتيجية الأخرى، والتي تشمل الوسائل المعلوماتية للتأثير على الأحداث. كما أن الهجمات الإلكترونية تستهدف أجهزة الكمبيوتر بشكل مباشر لتنفيذ جرائم تقليدية مثل الابتزاز والاحتيال. كما تلجأ الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا لضبط تكتيكاتها لاختطاف منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة، حيث كشف مؤشر الإرهاب العالمي أن أجزاء من المنطقة كانت موطنًا للمتطرفين العنيفين، وكان هناك ارتفاع مطرد في الحوادث التي أصبحت فيها منصات وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة جزءًا لا يتجزأ من طريقة عمل المتطرفين (Allen, 2022).

لذلك مع اندماج العالمين المادي والإلكتروني، يتم استخدام الإنترنت من قبل العديد من الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل والصحراء، وخاصةً تنظيمي القاعدة وداعش، وذلك في نشر الدعاية المتطرفة، وتجنيد المتعاطفين، والتحريض على الهجمات، والتخطيط للعمليات.

ويستخدم المتطرفون الآن منصات أصغر للتحايل على الضوابط التي تهدف إلى إزالة المحتوى الإرهابي، والتي تراقب التطورات في منطقة الساحل الأفريقي. ويعد تنظيم القاعدة هو المستخدم الأكثر عدوانية للاتصال عبر الإنترنت في المنطقة (Ibid).

وتعتمد مجموعات مثل تنظيم الدولة- ولاية غرب أفريقيا (ISWAP)، على تطبيقات المراسلة مثل واتساب وتليغرام للتواصل داخليًا وخارجيًا؛ لأنهم يفضلون الطبيعة المشفرة لهذه التطبيقات، حيث أصبحت تطبيق التليجرام خط المواجهة الجديد للجماعات الإرهابية في أفريقيا. وفي أحدث إحصاء، كان لدى تنظيم الدولة في غرب أفريقيا أكثر من 50 حسابًا على الفيس بوك والتليجرام (Ibid).

ثالثًا، الاستقرار السياسي في منطقة الساحل:

شهدت دول الساحل والصحراء الخمس منذ استقلالها عن فرنسا عام 1960م، 22 انقلابًا عسكريًا. وقد أدت هذه الانقلابات إلى تعطيل العمليات الانتخابية. فعلى سبيل المثال، تعرضت مالي إلى خمس انقلابات عسكرية ناجحة، اثنين منها في 2020 و2021. كما عطلت الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو (9 انقلابات عسكرية) جميع الأنظمة الدستورية الخمسة، ولم تعرف البلاد أبدًا انتقال السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية.

فالتحول الديمقراطي في دول الساحل والصحراء غالبًا ما كان محفوفًا بالمخاطر في المنطقة، التي كانت تُعرف سابقًا باسم حزام الانقلاب. ويبدو أن الاستقرار الظاهر الذي تم تحقيقه في أواخر التسعينيات من القرن العشرين قد تم التخلص منه تمامًا. فمنذ عام 2010، كان هناك أكثر من 40 انقلابًا ومحاولة انقلاب في أفريقيا؛ منها حوالي 21 حالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء (بما في ذلك تشاد).

ويتمثل أحد العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي بالمنطقة في عدم قدرة الحكومات المنتخبة على حل الأزمات التي تواجهها العديد من دول الساحل والصحراء، وذلك وسط القمع الذي يستخدم غالبًا للحفاظ على السلطة. ومن المعروف أن الانقلابات الناجحة هي في الغالب تلك التي تحدث ضد الحكومات التي لا تحظى بشعبية، والتي فقدت قسمًا مهمًا من المجتمع، ولا تتحكم بشكل فعال في بنيتها التحتية الأمنية.

رابعًا، التعاون الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء:

هناك اعتراف من الأطراف الرئيسية في منطقة الساحل والصحراء بأنه إذا كانت التهديدات عبر وطنية، فيجب أن تكون الحلول بدورها عبر وطنية. في حين أن الحلول الرئيسية لا تزال مدفوعة من قبل شركاء من غير الساحل أو الأفارقة، فمن المفيد إلقاء نظرة على الجهات الفاعلة المحلية الإقليمية الأكثر نشاطًا، وهي:

1. مجموعة دول الساحل الخمس G5 Sahel: تم تشكيل تلك المجموعة للتركيز على الأمن والتنمية، وتم تشكيل قوتها المشتركة في عام 2017 لتكون بمثابة الجهاز الأمني الأساسي في المنطقة. وقد استفاد بعض أعضاء المجموعة من تلك القوة مثل موريتانيا والتي تمكنت من تأمين حدودها. ويعتقد أيضًا أنها أنقذت دولًا من الانهيار مثل مالي وبوركينا فاسو، ومع ذلك فهي لم تتغلب بعد على تحدياتها الهيكلية والتشغيلية.

   في عام 2021، تفاقمت المشكلة بسبب الانسحاب الجزئي لتشاد من عمليات القوة المشتركة لدول الساحل الخمس، بالإضافة إلى قيام فرنسا بإنهاء عملية برخان وإعادة هيكلة عملية تاكوبا– وكلاهما من أكثر العناصر هجومية في استراتيجية مكافحة الإرهاب في المنطقة، فضلاً عن انسحاب مالي من التحالف في مايو 2022م.
2. المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس): تم دعوة الكتلة الاقتصادية الإقليمية التي تقودها نيجيريا بالفعل للمساعدة في منطقة الساحل والصحراء من قبل الشركاء المحليين والدوليين، وكانت استجابة المجموعة الاقتصادية تركز على الحكم من خلال ضمان الانتقال الدستوري للسلطة، ومقاومة الانقلابات.

   وتعمل نيجيريا أيضًا على تعزيز دور المجموعة، للسماح لها بالعمل دون الحاجة إلى الثقل الدبلوماسي أو العسكري لنيجيريا للعمل داخل المنطقة. فنجد أن وزير الخارجية النيجيري، جيفري أونياما، أكد في اجتماعه مع المفوض السامي للتحالف من أجل الساحل، دجيمي أدوم، في فبراير 2022، أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بحاجة إلى التعزيز والتقوية، وأن تكون الفاعل الرئيسي في المنطقة. وقد بدأت المجموعة الاقتصادية جهودها لتعزيز قدرة القوات الاحتياطية التابعة لها، إلا أنها تفتقر حاليًا إلى القدرة على مضاهاة إرادتها السياسية لمعالجة الأزمة وحدها، فهي تتطلب مساعدة الشركاء الدوليين.
3. مبادرة أكرا: تم عقدها بين كل من بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وتوغو في عام 2017 كاستجابة من دول غرب أفريقيا الساحلية تجاه عدم الاستقرار في منطقة الساحل. والمبادرة مصممة للعمل على تبادل المعلومات الاستخبارية بين الدول ومراقبة التهديدات العابرة للحدود، وتدريب أفراد الأمن والمخابرات (Kwarkye, 2019).

ختامًا، تكشف التطورات الأخيرة بأن حالة الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء تواجه عادةً تهديدين، وهما: الأول، قوات مسلحة قادرة على تغيير الحكومة، والثاني: قدرة التنظيمات الإرهابية على ممارسة الضغط على الحكومات، وهذا يعيق عمليات التنمية في تلك الدول. وقد تمكنت التنظيمات الإرهابية من تعديل استراتيجيتها في الوقت الراهن، بينما الجيوش الوطنية لم تعد لديها القدرة على الحصول على المعلومات في الوقت الفعلي.

المطلب الثاني

أثر الإرهاب الإلكتروني على الاستقرار السياسي في جمهورية مالي

أولًا، الوضع الراهن في مالي:

عانت جمهورية مالي طوال عقود من عدم الاستقرار، وذلك بعد حصولها على الاستقلال عن فرنسا عام 1960. وبينما يقيم غالبية السكان في الجنوب، قام الطوارق والجماعات العربية في الشمال– قليل السكان– بالتمرد على الحكومة في أعوام 1963 و1990 و2006، في محاولة للحصول على حكم ذاتي للمنطقة التي أطلقوا عليها اسم أزواد. وقد استغلت العديد من الجماعات، ومنها الجماعات الجهادية المتشددة، عجز الحكومة عن فرض سيطرتها على الأراضي في الشمال، وقامت بمهاجمة القوات المالية وقوات الأمن الدولية، وتقويض عمل الحكومة، والتهديد بزعزعة استقرار البلدان المجاورة (cfr, 2022).

وقد بدأت الأزمة الحالية في مالي في أوائل عام 2012 عندما تمردت الحركة الوطنية لتحرير أزواد الانفصالية، وهي حركة سياسية وعسكرية أسسها الطوارق في الشمال. وكانت تلك الحركة مدعومة من قبل مجموعة من الجماعات الإسلامية المسلحة، ومنها أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. وقد تحركت تلك الجماعات معًا للسيطرة على مناطق في الشمال. وفي مارس 2012، ومع انتشار الغضب بسبب ضعف الرد الحكومي على التمرد أُطيح آنذاك بالرئيس أمادو توماني توري في انقلاب عسكري نفذه الجيش المالي. وقد أدى الارتباك والاقتتال الداخلي الناجم عن فراغ السلطة في العاصمة باماكو إلى تمكين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والجماعات الإسلامية من الاستيلاء على الأراضي بسرعة. وبحلول أبريل 2012، سيطرت الجماعات المسلحة على جميع الأراضي في الشمال تقريبًا وأعلنت الاستقلال (Ibid).

كان التحالف بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والجماعات الإسلامية قصير الأمد. ففي يونيو 2012، انفصلت الحركة عن أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بسبب مساعي الإسلاميين لفرض الشريعة الإسلامية في الشمال. وسيطر الإسلاميون على تمبكتو وغاو، ودمروا الأضرحة وفرضوا تفسيرًا متشددًا للحكم الإسلامي. وعندما بدأت الجماعات الإسلامية في التقدم نحو وسط البلاد، تدخل الجيش الفرنسي في يناير 2013 بناءً على طلب من الحكومة المالية، وتم نشر قوات برية وشن حملة جوية لصد المسلحين. ومن خلال عملية برخان، واصلت فرنسا قيادة القتال في مالي، وتم نشر ثلاثة آلاف جندي منذ يوليو 2014 لحماية المدنيين ومساعدة جهود الجيوش المحلية. كما تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، وأيضًا لمكافحة التطرف في المنطقة في أبريل 2013. وقد تم وصف مينوسما بأنها أخطر مهمة للأمم المتحدة بسبب العدد الكبير من أفراد حفظ السلام، والذي بلغ في يوليو 2022 حوالي 17 ألفًا و609 أفراد، منهم 11 ألفًا و820 عسكريًا، و1722 شرطيًا (طارق، يوليو 2022).

وفي أغسطس 2020، نفذ الجيش المالي انقلابًا عسكريًّا على الحكومة المركزية، مع إعلان حكومة مدنية انتقالية برئاسة باه نداو كرئيس انتقالي، ومختار أواني رئيسًا للوزراء. وفي أواخر مايو 2021 تعرضت تلك الحكومة الانتقالية إلى انقلاب عسكري، بقيادة العقيد آسيمي غويتا، والذي تولى السلطة في البلاد. وعليه، قام الاتحاد الأفريقي (AU) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) بتعليق عضوية مالي، كما هدد الاتحاد الأفريقي بفرض عقوبات على الجيش إذا لم يخضع لحكومة انتقالية يقودها مدنيون، بينما طالبت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مالي بالالتزام بجدول زمني للحكومة الانتقالية مدته ثمانية عشر شهرًا بدءًا من أغسطس 2020.

ومع رفض السلطة الانقلابية في مالي تلك القرارات، قرر قادة الإيكواس، في يناير 2022م إغلاق الحدود مع مالي، وتجميد الأرصدة، ووضع قيود وصلت إلى حد منع عمليات التحويلات المصرفية، استدعاء معظم الدبلوماسيين وسحبهم من العاصمة المالية "باماكو"، عدم تقديم أية مساعدات مالية فيما عدا المواد الغذائية والأدولية، ووصل الأمر إلى حد القرار بمنع وإلغاء كافة أشكال التعاون مع مالي (Final Communique, February 2022). وفي يوليو 2022، قررت (إيكواس) "رفع العقوبات الاقتصادية عن مالي"، بعد أن اقترح قادتها العسكريون فترة انتقالية مدتها 24 شهراً، ونشروا قانوناً للانتخابات. ومع ذلك أبقت المجموعة الاقتصادية على العقوبات

الفرديّة، وعلى تعليق مالي من هيئات "الإيكواس"، إلى حين عودة النظام الدستوري (Draft Communique, July 2022).

ثانيًا، الإرهاب في مالي:

على الرغم من وجود العديد من قوات مكافحة الإرهاب والعمليات العسكرية المدعومة دوليًا، فقد ازدادت الهجمات العنيفة وأعمال القتل الانتقامية في جميع أنحاء مالي، ولا تزال الشبكات الإرهابية الكبرى والجماعات المسلحة الأخرى تشكل تهديدًا في مالي، وفي البلدان عبر منطقة الساحل والصحراء. في فبراير 2017، أعلنت فرنسا ومجموعة دول الساحل الخمس عن إنشاء قوة الساحل G5، وهي قوة لمكافحة الإرهاب قوامها خمسة آلاف جندي تستهدف محاربة الجماعات المسلحة بتفويض موسع للتنقل عبر الحدود في منطقة الساحل والصحراء؛ وبدأت القوة متعددة الجنسيات عملياتها في أكتوبر 2017. وزاد الجيش الأمريكي أيضًا من وجوده في المنطقة، ونشر ما يقرب من 1500 جندي، وقام ببناء قاعدة للطائرات بدون طيار في النيجر لتكون بمثابة منصة لشن ضربات ضد الجماعات في جميع أنحاء غرب وشمال أفريقيا.

ومع دخول صراع الحكومة المالية مع المتمردين الجهاديين عامه العاشر دون حل، تبنت الحكومة التي وصلت إلى السلطة في عام 2021 موقفًا شعبويًا مناهضًا للغرب، وألقت باللوم على فرنسا، حليفتها القديمة في محاربة المسلحين. كما قررت مالي التعاون مع المجموعة العسكرية الروسية الخاصة فاغنر، لذلك سحبت فرنسا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي قواتها من مالي، باستثناء أولئك الذين تم نشرهم في بعثة الأمم المتحدة هناك (الأناضول، أغسطس 2022).

وعلى الرغم من أن الجيش المالي قد حقق مؤخرًا انتصارات محدودة في وسط البلاد، إلا أن رحيل قوات فرنسا والتي تعد أفضل حلفائه تجهيزًا، يمكن أن يغير من نتيجة الصراع، وقد يؤدي ذلك إلى نشاط المقاتلين، ويزيد من حدة الأزمة الإنسانية التي طال أمدها. وقد أظهرت السلطات في باماكو حتى الآن ميلًا ضئيلًا لإحياء اتفاقية السلام لعام 2015 التي أبرمتها الحكومة مع الجماعات المسلحة (غير الجهادية) في الشمال. وفي تلك الأثناء، كثفت الدولة من ملاحقة المعارضين السياسيين، وتقلصت مساحة النقاش العام، وزادت الهجمات عبر الإنترنت.

وفي فبراير 2022، كشف مختبر أبحاث الطب الشرعي الرقمي التابع للمجلس الأطلسي (DFRLab) عن حملة معدة بعناية عبر الإنترنت تستهدف جمهورية مالي. وبدعم من روسيا، وكان هدف هذه الحملة إثارة المشاعر العدائية للغرب فضلاً عن حشد الشعب من أجل دعم الجيش

وحكومة الرئيس المؤقت "آسيمي غوتا" في أعقاب الانقلاب الذي حدث في شهر مايو من العام 2021م، وقد عززت الحملة الإلكترونية من موقف المجلس العسكري في مالي، الذي استولى على السلطة في سلسلة من الانقلابات الأخيرة، كما أيدوا وصول مجموعة فاغنر الروسية الخاصة إلى مالي (Le Roux, 2022).

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بلدان أخرى في المنطقة، ومنها جمهورية بوركينا فاسو، فمع وقوع الانقلاب العسكري في 30 سبتمبر 2022، وهو الثاني خلال 8 أشهر، شهدت البلاد اندلاع حريق في السفارة الفرنسية في العاصمة واجادوجو، وذلك وسط ادعاءات من قائد الانقلاب العسكري النقيب إبراهيم تراوري بأن الرئيس الانتقالي المقدم/ بول داميبا لجأ لقاعدة فرنسية ويخطط لهجوم مضاد (فرانس 24، أكتوبر 2022).

ومن المؤكد أن المشهد الرقمي الجديد في منطقة الساحل والصحراء يجلب إمكانية النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك المشهد يتم باستغلاله سلبًا من قبل أولئك العازمين على زرع الفتنة، ولا سيما في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ديمقراطية أو يوجد بها نزاع مسلح. فوسائل التواصل الاجتماعي لها أهمية كبرى في الحشد والحفاظ على الدعم للجماعات المتطرفة العنيفة، وعلى الأخص تنظيم الدولة في سوريا والعراق (داعش)، ولا ينبغي الاستهانة بقدرة الجماعات في مالي على فعل الشيء نفسه، لا سيما في ظل انتشار استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل متزايد. ففي مالي، يوجد أكثر من 97.1 مشتركًا في الهاتف المحمول لكل 100 نسمة، بمعدل انتشار للهاتف المحمول بنسبة 91٪. واعتبارًا من يناير 2019، كان هناك 12.48 مليون مستخدم للإنترنت في مالي، أي ما يعادل 64٪ من السكان (Vermeersch, 2020).

وقد أدت القدرة على تحمل تكاليف خدمات الهاتف المحمول إلى ظهور عدد كبير من التغيرات، بما في ذلك التنمية الاقتصادية وزيادة المشاركة السياسية. ومع ذلك، فإنه يسهل أيضًا النشر السهل والواسع النطاق للمعتقدات المتطرفة والدعاية التجنيدية من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة. حيث توفر منصات الوسائط الاجتماعية (مثل الفيس بوك) والرسائل الاجتماعية (مثل الواتساب) مرحلة يمكن من خلالها لهذه المجموعات التواصل مع جمهورها بسهولة عبر نطاقات جغرافية واسعة مع شبكة أوسع من المؤيدين أو المتعاطفين، ويستخدم المتطرفون هذه المنصات لتعزيز معتقداتهم الأيديولوجية، وللتواصل مع المجندين المحتملين، وللترويج لأفعالهم، ولتشويه سمعة خصومهم، لجمع الأموال.

وعلى الرغم من أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المتطرفين العنيفين في مالي لا يزال قيد الدراسة، فإن الاستطلاعات التي أجراها المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT) ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة تؤكد أن التطرف والتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة يحدثان أيضًا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الرسائل في جميع أنحاء البلاد. على سبيل المثال، أصبح زعيم كاتيبا ماسينا، أمادو كوفا، معروفًا باستخدامه قنوات مثل الواتساب والفيس بوك والتليجرام لدعوة أعضاء قومية الفولاني للانتفاض ضد القوات المسلحة المالية، وقوات دول الساحل G5، وقوات برخان الفرنسية. كما اعتمدت جماعة أنصار الدين، التي أصبحت الآن جزءًا من جماعة نصر الإسلام والمسلمين، وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات المراسلة لنشر رسائلها. وباستخدام التليجرام، قامت الجماعة بالترويج لنفسها على أنها "الأخيار"، وذلك بمحاربة القمع الأجنبي، وقامت بنشر صور لذلك مثل تلك الخاصة بالانتحاريين الذين نفذوا هجومًا على مطار تمبكتو في عام 2018 (Ibid).

فالهجوم الإلكتروني التقليدي يعد أداة أخرى للحرب الهجينة، كما تستهدف بعض الانتهاكات أنظمة الكمبيوتر لابتزاز الأشخاص لدفع الأموال، مثل هجمات برامج الفدية، ويهدف البعض الآخر إلى تآكل الثقة في الحكومات. ومن ذلك الجهود المبذولة لتقويض استجابة بلد ما لوباء كوفيد -19، وذلك باستخدام نظريات المؤامرة (Joseph, 2021, P4-5).

وقد أدت الهجمات على الأبراج الخلوية في شمال ووسط مالي إلى تعطيل خدمات الإنترنت والهاتف وتحويل الأموال عبر مساحات شاسعة من البلاد. وتُعد الهجمات على الأبراج الخلوية التي تديرها Orange وMoov Africa تدخلاً جديدًا للحرب المستمرة في البلاد في الحياة المدنية، حيث يصف السكان أنفسهم بأنهم معزولون عن العالم (Ibid).

ويقوم تنظيم الدولة، من خلال الجماعة التابعة له في غرب أفريقيا، بقطع الكهرباء من حين لآخر عن مدن مالي، وهو تكتيك مستعار من سوريا، ويهدف إلى الضغط على الحكومات المحلية والمركزية، بسبب الاقتصادات المحلية الضعيفة وإصلاح البنية التحتية المعطلة، حيث تبلغ تكلفة إنشاء الأبراج 175000 دولار، وتبلغ تكلفة تشغيل الأبراج حوالي 2000 دولار شهريًا. كما أن هناك تداعيات عسكرية استراتيجية وراء الهجمات أيضًا، ففي خضم انقطاع الاتصالات والكهرباء، لا يمكن للمواطنين الإبلاغ عن الهجمات أو التحركات الجديدة للجماعات الإرهابية (Vermeersch, 2020).

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول بأن التهديدات الهجينة (التقليدية والإلكترونية) في منطقة الساحل والصحراء بشكل عام، وخاصة جمهورية مالي، تجعل السكان معرضين لمخاطر حقيقية، في ظل تجاهل صناع السياسات لتلك المخاطر.

الخاتمة

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى بيان أثر تنامي الإرهاب الإلكتروني في دول الساحل والصحراء على الاستقرار السياسي (مالي نموذجًا)، وقد تناول الباحث هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى مبحثين؛ حيث تم تخصيص المبحث الأول ليعالج الإطار النظري لهذه الدراسة "ماهية الإرهاب الإلكتروني في المطلب الأول، وماهية الاستقرار السياسي في المطلب الثاني، ثم جاء المبحث الثاني ليعالج تنامي الإرهاب الإلكتروني في منطقة الساحل والصحراء حيث وضح الباحث من خلال هذا المبحث الأوضاع الراهنة في منطقة الساحل والصحراء "مطلب أول"، بينما عالج المطلب الثاني: أثر الإرهاب الإلكتروني على الاستقرار السياسي في جمهورية مالي.

وفي خاتمة الدراسة استطاع الباحث التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. لا يوجد تعريف محدد أو متفق عليه لمفهوم الإرهاب بشكل عام حتى الآن، وبالتالي ينسحب ذلك على "الإرهاب الإلكتروني" الذي لا يوجد له كذلك تعريف مشترك متفق عليه.
2. يتصف الإرهاب الإلكتروني بسهولة التنفيذ وشدة التأثير والضرر، حيث يمكن للإرهابي الإلكتروني أن يمارس هجماته الإلكترونية من أي موقع يوجد فيه. كما أن الهجمات الإلكترونية محدودة التكاليف، ولا تحتاج سوى شخص يمتاز بخبرات في استخدام الأجهزة الإلكترونية والتقنيات الحديثة.
3. تواجه حالة الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء عادةً تهديدين، وهما: الأول، قوات مسلحة قادرة على تغيير الحكومة. والثاني، قدرة التنظيمات الإرهابية على ممارسة الضغط على الحكومات. مما يعيق عمليات التنمية في تلك المنطقة.
4. لا يقتصر نشر الأسلحة الهجينة في أوقات النزاعات والصراعات، بل يتم نشرها أيضًا في أوقات السلم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض الديمقراطية وسيادة القانون. فضلاً عن

استخدامها لجمع الأموال لصالح المؤسسات غير الشرعية ولا سيما المؤسسات الإجرامية والإرهابية؛ حيث يتمثل التهديد الناشئ في منطقة الساحل والصحراء في استخدام عمليات المعلومات من قبل كيانات الدولة ووكلائها وخصومها لتأمين ميزة جغرافية استراتيجية.

5. تشهد منطقة الساحل والصحراء حربًا يمكن وصفها بالحرب الهجينة التي تجمع بين النزاع المسلح التقليدي(الهجمات الحركية)، والهجمات الإلكترونية التي توجه بصورة مباشرة إلى أجهزة الحاسب الآلي لتنفيذ بعض الجرائم التقليدية مثل الاحتيال والابتزاز.

ثانيًا، التوصيات:

1. من الضروري على المجتمع الدولي أن يتبنى مجموعة من التدابير الضرورية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني في منطقة الساحل والصحراء بأفريقيا.
2. على الرغم من تعدد الفوائد التي تعود على المجتمع الحديث من الإنترنت، إلا أنه يجب أيضًا الاعتراف بأن تلك التكنولوجيا المفيدة يستغلها الإرهابيون أيضًا، حيث يتم استخدام الإنترنت في التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، وفي تمجيد تلك الأعمال، ونشر الأفكار المتطرفة وتجنيد الإرهابيين، وترويج محتويات غير قانونية، وتسهيل التواصل بين الجهات الإرهابية، وتدريب المجندين المحتملين.
3. من الضروري السعي إلى إنشاء منظمة إقليمية في منطقة الساحل والصحراء بأفريقيا للتنسيق وتبادل الخبرات في مجال التقنية والتكنولوجيا من أجل مكافحة الإرهاب عبر الشبكات المعلوماتية والأنظمة الإلكترونية. كما ينبغي بذل الجهود لتحسين الأمن الإلكتروني، وتوعية الموظفين لبناء منظمات مرنة يرغب الناس في الاستثمار فيها.
4. من الضروري أن تتضمن الاستراتيجيات الوطنية للدول حملات توعية عامة، وتعزيز قدرات الأمن الإلكتروني، وتحسين التعاون الإقليمي، وتقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي مجال الشركات، يجب على الشركات اتخاذ خطوات لحماية محتواها وعلامتها التجارية واستثماراتها من التهديدات الإلكترونية.
5. مشاركة أعمق في أفريقيا: وذلك من خلال الجهات الفاعلة الدولية مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بشأن حلول الأزمة، والبقاء شريكًا ملتزمًا بالتنمية والأمن. وذلك اعتمادًا على ما تتمتع به تلك الجهات الفاعلة من قوة ناعمة كبيرة في المنطقة مع كل من النخب والمواطنين. وتتمثل الخطوة الأولى القوية نحو القيام بذلك

في تشكيل منتدى إقليمي للأمن الإلكتروني لحماية البيانات وتنفيذ قوانين الأمن الإلكتروني ذات الصلة لحماية المنطقة الإقليمية من الهجمات الإلكترونية.

6. من الناحية السياسية، يمكن للفاعلين الإقليميين والدوليين توفير مساحة للحوار والوساطة بين الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية، وأصبح من الواضح بشكل متزايد أن الحل السياسي سوف تسعى إليه وترغب فيه بعض دول الساحل والصحراء.
7. من الضروري أن تشكل مكافحة الإرهاب الإلكتروني أحد الأهداف الرئيسية والهامة للتحالفات العسكرية المشتركة في منطقة الساحل والصحراء بالقارة الأفريقية.
8. ضرورة التعاون الإقليمي والدولي من أجل مكافحة الهجمات الإرهابية الإلكترونية؛ حيث أن هذا التعاون يُعد أمرًا ضروريًا؛ إذ أن من الصعب على أي دولة بمفردها أن تواجه مثل تلك الهجمات حتى ولو توافرت لديها معظم الإمكانيات سواء المادية أو البشرية.

قائمة المراجع والمصادر النهائية

أولاً، المراجع العربية:

إبراهيم، سعد الدين، (1985)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، (بيروت: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية).

أبو خريس، عبد الرحمن، (ديسمبر 2010)، فرص المشورة الشعبية في تحقيق الاستقرار السياسي، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية والجمعية السودانية للعلوم السياسية، المؤتمر العلمي الثالث للجمعية السودانية للعلوم السياسية).

أبو طاهر محمد الفيروز آبادي، مجد الدين، (2005)، القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة) ط8.

أبي الحسين بن فارس، أبي فارس، (د.ت)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، (بيروت: دار الكتب العلمية).

إسماعيل الفارابي، أبو نصر، (لسنة 1987م 791/2)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (بيروت: دار العلم للملايين)، الطبعة الرابعة.

انسحاب مالي من مجموعة دول الساحل الخمس ومن قوّتها العسكرية لمكافحة الجهاديين، فرانس 24، تاريخ النشر (16 مايو 2022)، تاريخ الاطلاع (4 نوفمبر 2022)، على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/

انقلاب بوركينا فاسو: المجلس العسكري الجديد يؤكد أن "الوضع تحت السيطرة" وداميبا يقبل الاستقالة، فرانس 24، تاريخ النشر (2 أكتوبر 2022)، تاريخ الاطلاع (6 نوفمبر 2022)، على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/

بشير، هشام، الإرهاب الإلكتروني في ظل ثورة المعلومات، آراء حول الخليج، تاريخ النشر (1 مايو 2012)، تاريخ الاطلاع (1 نوفمبر 2022)، على الرابط التالي: https://araa.sa/index.php?view=article&id=244:2014-06-13-16-21-31&Itemid=294&option=com_content

توفيق إبراهيم، حسنين، (1999)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم 17، ط 2.

طارق، محمد، مصر تعلق مشاركتها "مؤقتا" في بعثة "مينوسما" بمالي، وكالة الأناضول، تاريخ النشر (15 يوليو 2022)، تاريخ الاطلاع (5 نوفمبر 2022)، على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/2638015

عبد لاني، عبد الكريم، (2003)، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب، رسالة دكتوراه، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

العمراوي، فريدة، (2013 – 2014)، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر ببسكرة).

فرنسا تعلن انسحاب آخر جنودها من مالي، الأناضول، تاريخ النشر (15 أغسطس 2022)، تاريخ الاطلاع (5 نوفمبر 2022)، على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/2661867

قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960م.

قانون مكافحة الإرهاب في مصر رقم 94 لسنة 2015، والمعدل بالقانون رقم 15 لسنة 2020 بتاريخ 3 مارس 2020.

مجمع اللغة العربية، (1972)، المعجم الوسيط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ط2).

مجمع اللغة العربية، (د.ت)، المعجم الوسيط، (إسطنبول: المكتبة الإسلامية).

محمد إسماعيل علي، سلوى، (1999)، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة).

محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مجد الدين، (1407 هـ /1987م)، القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2).

مسعد، نيفين، (1988)، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، دار النهضة المصرية).

المنجد في اللغة، (1986)، دار المشرق، (بيروت، ط 29).

ناصـــر، عادل، (2014)، أزمات ومرتكزات الاســـتقرار في المجتمعات العربية، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد25).

يوسف كافي، مصطفى، (2012)، الإدارة الإلكترونية، دار رسلان للنشر والتوزيع.

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

Al-Anzi, A., (2009), Transparency in the governmental sector in Kuwait in support of development, Diploma of Public Administration, Faculty of Administrative Sciences, Kuwait University.

Allen, Karen, Terrorists' use of tech in West Africa must be contained, The Premium Times, (September 15, 2022), (4 Nov 2022), Link: https://www.premiumtimesng.com/news/top-news/554111-terrorists-use-of-tech-in-west-africa-must-be-contained.html

Extraordinary Summit of The Ecowas Authority of Heads of State and Government on The Political Situation in Burkina Faso, Guinea and Mali, Economic Community of West African States, Final Communique, Accra, 3rd February 2022.

Extraordinary Summit of The Ecowas Authority of Heads of State and Government on The Situation in Mali, Guinea and Burkina Faso, Economic Community of West African States, Final Communique, Accra, Republic of Ghana, 25th March 2022

Geography, United Nations Integrated Strategy for the Sahel, (3 Nov 2022), Link: https://unis-sahel.org/geography /

Global Terrorism Index 2022, OCHA coordinates, Originally Source: The Institute for Economics & Peace (IEP), (2 March 2022), (4 Nov 2022), Link: https://reliefweb.int/report/world/global-terrorism-index-2022

Instability in Mali, Center for Preventive Action (cfr), (May 12, 2022), (5 Nov 2022), Link: https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/destabilization-mali

Joseph WCoulombre, (May 2021), Trends of Terrorism Activity In Relation To Internet Accessability Throughout The Sahel Countries Of Africa, A Research study submitted to Johns Hopkins University in conformity with the requirements for the degree of Master of Arts, Baltimore, Maryland.

Kwarkye, Sampson, Jeannine Ella Abatan and Michaël Matongbada, Can the Accra Initiative prevent terrorism in West African coastal states?, Institute For Security Studies, (30 Sep 2019), (4 Nov 2022), Link: https://issafrica.org/iss-today/can-the-accra-initiative-prevent-terrorism-in-west-african-coastal-states

Le Roux, Jean , Pro-Russian Facebook assets in Mali coordinated support for Wagner Group, anti-democracy protests, Medium, (Feb 17 2022), (6 Nov 2022), Link: https://medium.com/dfrlab/pro-russian-facebook-assets-in-mali-coordinated-support-for-wagner-group-anti-democracy-protests-2abaac4d87c4

Richard APosner, Equality, (Oct., 1997), Wealth, and Political Stability, Journal of Law, Economics, & Organization, Vol13, No2.

Sheldon, Robert, cyberterrorism, techtarget, (January 2022), (1 Nov 2022), Link: https://www.techtarget.com/searchsecurity/definition/cyberterrorism

Sixty-First Ordinary Session of The Authority of Heads of State and Government, Economic Community of West African States, Draft Communique, Accra, Republic of Ghana, 03 July 2022.

Ulrichsen, K., (2016), The Politics of Economic Reform in Arab Gulf, Baker, J.A., III, Institute for Public Policy of Rice University.

Vermeersch, Elise, Coleman, Julie, Méryl Demuynck and Elena Dal Santo, The role of social media in Mali and its relation to violent extremism: a youth perspective, ICCT, March 2020, (March 18, 2020), (6 Nov 2022), Link: https://www.wathi.org/the-role-of-social-media-in-mali-and-its-relation-to-violent-extremism-a-youth-perspective-icct-march-2020/